

استغلال الغاز في موريتانيا: التحديات البيئية والرهانات التنموية

بفعل تداعيات وباء كورونا وال الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصادات مختلف الدول، يتزايد الحديث اليوم في العالم عن مصادر الطاقة، وجعل كل الدول تتحرك دفاعاً عن مصالحها، بعضها يتحرك بدافع تأمين الطاقة لاستمرار نشاطه الاقتصادي، والبعض بدافع ضرورة استقرار أسعارها بوصفها تشكل المورد المالي الأساسي لاقتصاده، والبعض الآخر يتحرك بدافع المحافظة على البيئة، في الوقت الذي تتحرك موريتانيا سعياً منها لإيجاد أفضل السبل لاستغلال ثروتها المكتشفة حديثاً من الغاز، في سواحلها على المحيط الأطلسي، باعتبار الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة في المستقبل، وأقلها تلويناً للبيئة إذا ما قورن بالفحم والنفط، وأكثرها سلامة إذا ما قورن بالطاقة النووية وأقلها تكلفة مقارنة بالطاقة المتجددة؛ وربما هذا وراء تزايد الطلب العالمي عليه، حيث ارتفع الإستهلاك العالمي للغاز الطبيعي من حوالي 2.39 تريليون متر مكعب سنة 2000 إلى أكثر من 4 تريليون متر مكعب سنة 2021، ومن المتوقع أن يبلغ حجم هذا الاستهلاك حوالي 5.5 تريليون متر مكعب في أفق 2040، ليصبح بذلك المصدر الأول لتوليد الطاقة الكهربائية في العالم.

هذا الطلب العالمي المتزايد على الغاز، كان وراء توقيع شركات الطاقة العالمية الكبيرة للعديد من اتفاقيات البحث والتنقيب عن الغاز في بعض أماكن العالم غير المستكشفة بالكامل، والتي من أمها سواحل الغرب الإفريقي، وقد شكل اكتشاف حقل شنقيط النفطي سنة 2001، وحقل باندا للغاز سنة 2002 من قبل شركة وود سايد الأسترالية قبلة السواحل الموريتانية، مؤشراً إيجابياً لاحتمالية (النفط والغاز) بكميات تجارية في المنطقة؛ مما أعطى دفعاً جديداً للشركات الكبيرة للدخول في مرحلة جديدة من البحث والتنقيب بتقنيات حديثة، قادت شركة كوسموس (Kosmos Energy) سنة 2015 إلى الإعلان عن اكتشاف حقل السلحافة أحيم المشترك بين موريتانيا والسنغال، الذي قدرت احتياطاته بحوالي 20 تريليون قدم مكعب، واليوم تشير الأرقام المؤكدة، وتلك المرجحة جيولوجياً لحجم احتياطيات موريتانيا من الغاز الطبيعي إلى حوالي 110 تريليون قدم مكعب، بعد اكتشاف حقل بئر اللهو هو ما يشكل حوالي 10% من الاحتياطيات المؤكدة الإفريقية، والأهم من ذلك أن كل الاكتشافاتحدثت في أقل من 10% من المساحة الإجمالية للحوض الساحلي الموريتاني.

و هذه المعطيات جعلت موريتانيا تستعد لدخول نادي الدول المنتجة والمصدر للغاز الطبيعي؛ وهو ما تجسّد بتوقيعها إلى جانب السنغال لاتفاقية استغلال لحق السلحفاة أحيم المُشترك بين الدولتين مع شركة "كوسموس إنرجي (Kosmos Energy)" و"بريتش بوليتروليوم (British Petroleum)" ، والذي كان من المقرر أن يبدأ الإنتاج مع حلول 2022 قبل أن يتأخر لـ 2023 بسبب تأثيرات جائحة كورونا، ويُتوقع أن ينتج في المرحلة الأولى سنوياً 2.5 مليون طن من الغاز المسال.

وسيتعزز حضور موريتانيا في مجال إنتاج وتصدير الغاز، بابرامها عقداً مع شركتي "بي بي" و"كوسموس إنرجي"، يوم 11 أكتوبر 2022 للبدء في استكشاف وإناج حقل غاز بئر الله وتقاسمه، وذلك في إطار تطوير القدرات النفطية والغازية الوطنية وتنميها، ويحتوي هذا الحقل على احتياطي يقارب 80 تريليون قدم مكعب من الغاز، أي أكبر بكثير من حقل السلحفاة أحيم قيد التطوير، مما يعني أن موريتانيا ستتحول في المستقبل القريب إلى دولة منتجة ومصدرة للغاز، حيث تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن مشروع السلحفاة أحيم الكبير وحده، سيدر مداخيل مهمة على خزينة موريتانيا تقدر بـ 100 مليون دولار سنوياً في المرحلة الأولى من الإنتاج ، ليصل في المرحلة الثانية والثالثة إلى مليار دولار سنوياً.

ونظراً لموقع هذه الحقول الإستراتيجي وقربها من الاتحاد الأوروبي والقارة الأمريكية، فإنه من المتوقع أن تصبح موريتانيا قطباً اقتصادياً مهماً في المنطقة ووجهة مفضلة للمستثمرين، مما سيسهم في انتعاش الاقتصاد المحلي، والدفع بعجلة التنمية، للزيادة المعتبرة في المداخيل، مما سيساهم في تعزيز البنية التحتية وسيعكس ذلك على الخدمات وتحسين الظروف المعيشية للسكان والرفع من العمالة وفتح مجالات جديدة في الاقتصاد الوطني، خاصة إذا تم توجيه كمية من الغاز المنتج إلى السوق المحلية قصد تعزيز الصناعة، الأمر الذي سيكون له الأثر البالغ في النهوض بالقطاع الصناعي عبر زيادة الإنتاج الكهربائي وربط الأقطاب الصناعية المعدنية بالشبكة الكهربائية الوطنية وإتاحة فرصة لتعزيز الصناعات التحويلية، لكن انعكاس استغلال الغاز على حياة الموريتانيين والنهوض بالاقتصاد الوطني، لن يكون ممكناً إلا بتحقق شرطين: أولهما: تبني الحكومة الموريتانية، استراتيجية وطنية لتطوير المحتوى المحلي، واعتماد مبدأ الأولوية للمنتج المحلي وللقوى العاملة المحلية، مع العمل على تحسين كفاءة الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ونقل الخبرات، وكذلك تعزيز دور شركات الخدمات المحلية، وثانيهما: تعزيز الحكومة في إدارة الشأن العام، عبر تسخير شفاف لعائدات الغاز بما يخدم أهداف التنمية في موريتانيا.

لـكن المـكـاسبـ الـتيـ يـمـكـنـ أـنـ تـتـحـقـقـ لـلـاقـتصـادـ الـمـورـيـتـانـيـ منـ اـنـتـاجـ الـغـازـ،ـ يـنـبـغـيـ أـنـ لـاـ تـتـسـيـ صـانـعـ الـقـرـارـ،ـ التـحـديـاتـ الـبـيـئـةـ الـمـصـاحـبـةـ لـإـنـتـاجـهـ،ـ فـكـلـ مـرـاحـلـ اـسـتـغـلـالـهـ مـسـتـؤـثـرـ عـلـىـ الـبـيـئـةـ،ـ مـنـ مـرـحـلـةـ الـاـسـتـكـشـافـ،ـ وـالـإـنـتـاجـ،ـ وـحـتـىـ مـرـحـلـةـ إـيقـافـ التـشـغـيلـ،ـ وـهـوـ مـاـ قـدـ يـهـدـدـ قـطـاعـ الصـيـدـ الـبـحـرـيـ،ـ الـذـيـ يـعـتـبـرـ مـنـ روـاـفـدـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ وـعـمـودـ مـنـ أـعـمـدـ الـاـقـتصـادـ الـمـورـيـتـانـيـ،ـ كـمـاـ أـنـ بـيـنـتـهاـ الـبـحـرـيـةـ الـعـمـيقـةـ،ـ فـيـهاـ تـنـوـعـ بـيـولـوـجـيـ فـرـيدـ مـنـ نـوـعـهـ وـيـعـيـشـ فـيـهاـ الـكـثـيرـ مـنـ الـكـائـنـاتـ الـبـحـرـيـةـ،ـ جـلـ حـيـاتـهـ وـبعـضـ هـذـهـ الـكـائـنـاتـ يـقـضـيـ بـهـ جـزـءـ مـنـ دـوـرـةـ حـيـاتـهـ،ـ وـالـأـهـمـ مـنـ ذـلـكـ أـنـهـ تـضـمـ مـنـطـقـةـ أـكـبـرـ شـعـبـ الـمـرجـانـيـةـ،ـ الـتـيـ تـعـتـبـرـ بـمـثـابـةـ رـئـةـ الـبـحـرـ،ـ فـهـيـ كـالـغـابـاتـ الـاـسـتـوـانـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـيـاـبـسـةـ،ـ كـمـاـ أـنـ الـمـنـطـقـةـ الـتـيـ تـمـ اـخـتـيـارـهـ مـشـرـوـعـ اـسـتـخـرـاجـ الـغـازـ،ـ تـعـدـ مـوـقـعـاـ رـئـيـسـيـاـ لـلـتـوـقـفـ وـأـرـضـ التـغـذـيـةـ لـلـطـيـورـ الـبـحـرـيـةـ الـمـهاـجـرـةـ مـنـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ،ـ وـهـيـ أـيـضـاـ قـرـيبـةـ جـداـ مـنـ الـحـظـيرـةـ الـوـطـنـيـةـ لـجـاـولـينـغـ،ـ الـتـيـ هـيـ مـوـطـنـ لـحـوـالـيـ 250ـ نـوـعـ مـنـ الـطـيـورـ الـمـهـدـدـةـ بـالـإـنـقـراـضـ،ـ وـالـتـوـسـعـ فـيـ إـنـتـاجـ الـنـفـطـ وـالـغـازـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـعـمـيقـةـ بـالـبـحـارـ،ـ إـذـاـ لـمـ يـصـاحـبـهـ التـرـكـيزـ عـلـىـ التـشـرـيـعـاتـ الـصـارـمـةـ لـاـسـتـغـلـالـهـ،ـ قـدـ يـهـدـدـ الـبـيـئـةـ الـبـحـرـيـةـ الـمـورـيـتـانـيـةـ.

ولـدرـاسـةـ كـلـ مـاـ تـقـدـمـ،ـ سـيـنـظـمـ الـمـرـكـزـ الـمـغـارـبـيـ لـلـدـرـاسـةـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ بـالـشـرـاكـةـ مـعـ الـمـكـتبـ الـإـقـلـيمـيـ لـمـؤـسـسـةـ كـوـنـرـادـ اـدـيـنـاـورـ الـخـاصـ بـالـمـنـاخـ،ـ نـدوـةـ عـلـمـيـةـ بـنـوـاـكـشـوـطـ بـتـارـيخـ،ـ تـحـتـ عـنـوانـ:ـ {ـاسـتـغـلـالـ الـغـازـ فـيـ مـورـيـتـانـيـاـ :ـ التـحـديـاتـ الـبـيـئـةـ وـالـرهـانـاتـ الـتـنـمـيـةـ}ـ،ـ وـسـتـسـعـىـ النـدوـةـ إـلـىـ إـلـيـجاـبـةـ عـلـىـ الـأـسـلـةـ التـالـيـةـ:

- 1- ما هو الحجم الحقيقي لثروة الغاز في موريتانيا ؟
- 2- هل الواقع الوطني والإقليمي والدولي ملائم لاستخراج الغاز الموريتاني ؟
- 3- ما هي افضل السبل لاستفادة من عائدات الغاز في موريتانيا ؟
- 4- ما هي المجالات ذات الأولوية التي ينبغي انفاق عائدات الغاز عليها ؟
- 5- ما هي الحكامة المناسبة لإدارة عائدات الغاز في موريتانيا ؟
- 6- هل عائدات الغاز المنتظرة كفيلة بالنهوض بالاقتصاد الموريتاني وبلوغ أهداف التنمية ؟
- 7- ما هي التحديات الجيوستراتيجية التي سيفرضها استغلال الغاز على موريتانيا ؟
- 8- ما هي التحديات البيئية التي ستصاحب استغلال الغاز في موريتانيا ؟

أولاً : أهداف الندوة :

- 1- فتح نقاش علمي حول أهمية ثروة الغاز المستجدة لموريتانيا .
- 2- خلق الوعي لدى الرأي العام بما يمكن أن تجلبه هذه الثروة من مكاسب .
- 3- خلق الوعي بالمخاطر والتحديات المصاحبة لاستغلال الغاز .
- 4- تقديم مقتراحات لصاحب القرار، بأهم المجالات التي يمكن أن توظف فيها العائدات المالية المحصلة من الغاز.
- 5- تعميق النقاش حول المخاطر البيئية المصاحبة لاستغلال الغاز بموريتانيا.
- 6- دراسة المخاطر الجيوستراتيجية المصاحبة لتحول موريتانيا إلى دولة منتجة للغاز.

ثانياً : النتائج المتوقعة من الندوة:

- 1- اشراك ما يزيد على 60 فاعل علمي ومدني من مختلف التخصصات المهتمين ب مجال الغاز في مختلف ابعاده، في نقاش علمي لمدة يومين.
- 2- إنتاج حوالي عشر ورقات علمية حول مختلف جوانب الغاز من قبل أساتذة جامعين وخبراء مختصين في مجال الغاز.
- 3- تقديم مقتراحات علمية لمختلف الفاعلين حول أهم سبل التعامل مع عائدات الغاز وكذلك طرق مواجهة التحديات البيئية الناتجة عن استغلاله.
- 4- تقديم تقرير ترکيب عن حصيلة الندوة .